

تحرير الفيل الخرافي: ترقيم الأرشيف الشفوي

LIBERATING THE PHANTOM ELEPHANT: THE DIGITIZATION OF ORAL ARCHIVES

روجر هيوك و كارولين مال-ديبياسي

Roger Heacock & Caroline Mall-Dibiasi

سلسلة أوراق عمل جامعة بيرزيت 8/2011 (عربي)

نموذج دراسات الهجرة واللجوء

Birzeit University Working Paper 2011/8 (ARA)
Migration and Refugee Studies Module

Editor-in-Chief: Asem Khalil

Editorial Board: Yaser Amouri, Raed Bader, Helga Baumgarten, Youssef Courbage, Philippe Fargues, Roger Heacock, Marwan Khawaja, Ray Jureidini, Mahrene Larudee Majdi Al-Malki, Magid Shihadeh, Abdel-Karim Barghouthi.

2011

* Co-sponsored by the Ibrahim Abu-Lughod Institute of International Studies (IALIIS) - Birzeit University (BZU) & the International Development Research Centre (IDRC), Canada. The views expressed in this publication cannot in any circumstances be regarded as the official position of IALIIS, BZU or IDRC. The IALIIS can be reached at: ialiis@birzeit.edu

تحرير الفيل الخرافي: ترقيم الأرشيف الشفوي

روجر هيكوك وكارولين مال-ديببسي

ترجمة: لورد حبش

"الفيل لا ينسى." حكمة عالمية شعبية

"لا يمكن أن يكون هناك قوة سياسية دون السيطرة على الأرشيف، إن لم يكن على الذاكرة." جاك دريدا

1. مقدمة: إعادة تقييم الأرشيف

دعنا نقبل جدلاً أن دريدا (Derrida) كان على صواب حين بنى افتراضه الخاص "بقوة أرشيفات الحاضر" على أساس الفقه اللغوي (فيولوجيا)، انطلاقاً من الحقيقة القائمة على أن هذا المصطلح مشتق من الكلمة الإغريقية (Arkhe) التي تعني (البداية)، وتعرف أيضاً بالوصية (Commandment). وفي طبيعة الحال، وإذا ما سلّمنا بهذه الحقيقة، فإن وجود الأرشيف يأخذنا إلى البدايات ويقودنا للتعاطي معه من أجدياته، ويملي علينا التحرك من تلك النقطة.

في فلسطين، يوجد عدد هائل وضخم من الأرشيفات المتوفرة هنا وهناك وفي كل مكان؛ منتظرة منا أن نقوم بالخطوات اللازمة للأخذ بها والتعامل معها. وهذه الأرشيفات ستضعنا على الطريق الصحيح لفهم واقع المجتمع الفلسطيني ومعطياته، مروراً بالفترات الانتقالية والمتخفية لحدوده الجغرافية، متمثلاً في نشئته الذي مر به ابتداءً من العام 1948؛ وصولاً إلى احتمالات تحولاته المستقبلية.

إن غالبية المجتمع الفلسطيني لاجئون و/أو أبناء لاجئين، ولذلك، وحيث أن الأقلية العظمى من المجتمع الفلسطيني من غير اللاجئين، فليس أمامهم إلا الاندماج والانخراط في تركيبة المجتمع الفلسطيني الأوسع، الذي أصبح تاريخه منوطاً بشبكة معقدة من المواطن المتشابكة عبر حدود دول المشرق العربي. لذلك، فإن هذه المقالة تنظر إلى أرشيف الشعب الفلسطيني - غير الموجود وغير الرسمي - كأنه حالة منفردة وعابرة

للحدود، التي أدت، وبشكل طوعي، أو قسري، إلى محاصرة هذه الأرشيفات واختزالها في حيزٍ أو آخر. وبشكل خاص، فإن هذه المقالة ستركز على الضفة الغربية في إطارها التجريبي، مع العلم أن النموذج العام المقترح والمراحل المنهجية التي تم تبنيها في هذه الدراسة، قابلتان للتطبيق على هذا الحقل بأكمله.

2. الأرشيفات سابقاً وحاضراً

النظرة التقليدية إلى الأرشيف ترى فيه حاضنةً أو مستودعاً للحقائق الرسمية على شكل أسرار دولة، التي أصبحت بؤرة عنف حقيقي أو كامن. وبحسب مقولة جاك دريدا (Derrida 1996, 7) "إن القضية التي على المحك هنا ... هي عنف الأرشيف ذاته؛ كأرشيف، كعنف أرشيفي ... كل أرشيف هو في الوقت ذاته مثقف ومحافظ، ثوري وتقليدي. فالأرشيف الاقتصادي بهذا المعنى المزدوج يحتفظ ويحفظ ويوفر. ولكن بطريقة غير طبيعية كأن تقول سن القانون (nomos) أو جعل الناس يحترمونه. فالأرشيف له قوة القانون، القانون الذي هو قانون المنزل (oikos)، المنزل على اعتباره مكاناً، عائلة، مكان إقامة، نسباً، أو قانون المؤسسة."

منذ القرن العشرين، وتحديداً في العام 1945، ومع الاستيلاء على ملايين من الوثائق الألمانية من مصادر مختلفة، التي تغطي قرناً من الزمان، أصبحت النظرة العامة إلى الأرشيفات على أنها وثائق ومعطيات يمكن الوصول إليها بعد فترة ثلاثة أو أربعة أو خمسة عقود من تاريخ إنتاجها. هذه الرؤية للأرشيف مرتبطة بتاريخ التصوير الفوتوغرافي الذي يعود إلى منتصف القرن التاسع عشر، والذي فكرته تشبیه المنظر الطبيعي للإنسان بالدولة. فهذه الدولة، يوماً ما، سيتم تعريتها وإظهار ما بداخلها من أعمال وقرارات. هذه النظرة التقليدية للأرشيف يمكن أن تمنح قوى سحرية قادرة على كشف أسرار الدولة والمجتمع، وتوفر معرفة أكثر عن الماضي والتعريف "بحقيقة وخفايا الأمور" بحسب ما قال المؤرخ الروسي العظيم ليوبولد فون رانك (Leopold von Ranke)، الذي كان متأثراً بأول وأعظم المؤرخين الوضعيين وهو ثيوسيديس (Stroud 1987). مع العلم أن هذه الرؤية الوضعية تشكل تبسيطاً للأمور، ولكن في الوقت ذاته، وبسبب احترامنا للأرشيف، فإننا عادة ما نعتقد أن الأرشيف هو الناطق بالحقائق الكبرى، ويعتبر مضمونه مفتاح مملكة إنتاج المعرفة. ولكن هذا الفهم التقليدي يتعرض بشكل متزايد للتحدي والتفنيد بأساليب حديثة، ينظر من خلالها إلى الأرشيفات كجوانب يدرسها الإنسان ليس لمعرفة ما تقوله هذه الأرشيفات، وإنما تدرس لمعرفة كيف تقال الأشياء؛ أي أنها لا تدرس من منطلق وأساس يستند إلى الوجود بقدر ما يستند إلى المعرفة، حيث أن هدف الدراسة يكون مبنياً على أساس معرفي أكثر مما هو وجودي.

إن التحول من التفكير بالأرشفيات كمستودع لتخزين السجلات إلى الأرشفة كنموذج لصناعة السجلات، يلفت الانتباه إلى العلاقات الاجتماعية والسياسية والأشكال البلاغية والسلطة الزمنية المركبة والمولدة لمركبات أرشيفية متنوعة (Papailias 2005, 6).

"الأرشفة" إذن هو فعل وليس اسم. إن لورا ستولر (Ann Laura Stoler) تتحدث عن المردود الأرشيفي في المستقبل على أنه تحول من النظر للأرشفة كمصدر إلى موضوع (Stoler, 2009, 44). وهذه الحقيقة من الضروري فهمها في السياق الفلسطيني: فإن ما يؤخذ على أنه شهادات مخفية عن الاحتلال الغاشم (وأحياناً العنف العائلي المبني على أساس الجنس) ينبغي أن يعامل كوثيقة أرشيفية خرجت من صدر إنسان تابع ومضطهد، وهو الآن يروي ويعبر عن نفسه. لذلك، فإن أهمية الأرشيف الفلسطيني، تكمن في قدرته على إعادة خلق نفسه ليعوض به غياب دولة فلسطين، أو بالأحرى هو انعكاس لدولة فلسطين.

هنالك بالطبع سلسلة من المنظمات التي تحتفظ بأرشفيات التاريخ المعاصر لفلسطين؛ مثل وكالة الأونروا، والجامعة العربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والآن السلطة الفلسطينية، إضافة إلى دول مختلفة كانت لفترة طويلة أو قصيرة مضيئة لمجموعات مختلفة من المجتمع الفلسطيني المهجر العابر للحدود مثل؛ مصر، وسوريا، ولبنان، والأردن، وإسرائيل. لا يمكن إنكار أنه في حال تفكيك الأرشيفات الفلسطينية أو تفنيدها، فإن هذا الأمر سيكون أكثر صعوبة من العمل في أرشفة دولة واحدة. ففي المقام الأول، تطبق معظم المنظمات والدول التي تم ذكرها، قوانين صارمة للدخول إلى أرشيفاتها: في بعض الحالات، كما في مصر، يستحيل على الباحث الدخول إلى الأرشيف، وبخاصة إذا كان الموضوع يتعلق بأمر ذي حساسية للدولة أو للأشخاص المعنيين. وفي المقام الثاني، فإن البيانات المسترجعة تكون في أحسن الأحوال مشرذمة، وبخاصة عندما تصف هذه البيانات واقعاً اجتماعياً، فإننا نجد أرشفات مجزأة ومشرذمة، هذا إذا لم تكن بدائية في وصفها صورة الناس المعنيين وواقعهم. وحتى في الحالات التي لا توجد فيها معوقات للدخول إلى أجزاء من أرشفات هذه المؤسسات، فإنها غالباً ما توفر رؤية مشوهة. ويمكن الإشارة للتدليل على ذلك إلى الطرق المتباينة التي يتم على أساسها تصنيف اللاجئين الفلسطينيين وتحديد أهليتهم ومعاملتهم على سبيل المثال في الأردن ولبنان. وفي المقام الثالث، لا يوجد إجماع إلى من ينتمي هؤلاء اللاجئون؟ وكيف ينظر إليهم في هذه الأرشيفات؟ بالنسبة للإسرائيليين هم جزء من الأقلية العربية، وحتى في الأراضي المحتلة يعاملون كقناة ثانوية من السكان. وبالنسبة للأردنيين فإنهم مواطنون، ولكن ليسوا متساوين مع المواطن الأردني، بالإضافة إلى التمييز على أساس مكان سكنهم في المخيمات أو خارجها (Massad 2001). وبالنسبة للسلطة الفلسطينية، فقد أصبحوا أمراً واقعياً، وفي ظل اتفاقات أوسلو،

فالموضع القانوني مقتصر على المخيمات في الضفة الغربية مع استثناء القدس وغزة. أما بالنسبة للسلطة في غزة، واستناداً إلى نجاحهم في انتخابات 2006، فهم يدعون أنهم يتحدثون باسم الشعب الفلسطيني بأكمله.

بالتأكيد هنالك أسباب أخرى لمتابعة تحول الأرشيف والاطلاع على الوثائق لرؤية الظروف التي أنتجت في ظلها، وبالتالي للتزود بمعلومات عن أولئك الذين أنتجوها بدل الاعتماد عليهم كمؤشرات لمعرفة حال الأوضاع في المجتمع الفلسطيني، حتى في ظروف زمانية ومكانية محددة. وبخصوص الأرشيف الفلسطيني الذي ما زال أغلبه مخفياً، فإنه وعلى العكس تماماً لما تصفه ستولر (Stoler) عندما شرحت كيف تم تدريسهم "ليفكروا من الأدنى إلى الأعلى"، وجد الباحثون في الحقبة الاستعمارية تركيبة المستعمر مع الدولة المستعمرة، والفاعل مع التابع في إيماءات بسيطة تعبر عن الرفض والصمت بين الواقعيين تحت الاستعمار، (Stoler 2009, 47).

هنا نحن لا نتعامل مع الأرشيف الاستعماري، ولكن مع أرشيف مناهض للاستعمار، فهو بالتالي أرشيف مستعمر إلى حد كبير، فواجب أولئك الذين سيوفرون أرشيفاً فلسطينياً أن يحرروا هذا الأرشيف من الاستعمار.

3. البحث عن أرشيف غير رسمي

سنتابع ونتوقع هنا تحولاً أرشيفياً، وسوف نبحت عن الظروف التي أنتج فيها أرشيف ما عوضاً عن النظر إليه ببساطة على أنه مؤشر على حياة الفلسطينيين بمعزل عن حياتهم. والمسألة التي سننطلق منها هي أن الأرشيف الفلسطيني موجود في أي مجتمع فيه وثائق تخص حياة الفلسطينيين. وفرضية العمل أن هذه المجتمعات ما زالت قيد التنقيب والبحث وبحاجة إلى تحديد وتحرير وثائقها. وهذا لا يعني أنه في المستقبل عندما تتم استعادة الأرشيفات لتصبح متوفرة للجميع - على سبيل المثال في جامعة بيرزيت - سيتم التعامل معها بمؤشرات مغايرة؛ أي أنه لا يمكن التعامل مع المجتمعات الفلسطينية بشكل جماعي وموحد. في الوقت الحالي يجب التأكيد على أننا لا نتعامل هنا مع أي نوع رسمي من الأرشيف على الرغم من ضبابية التعبير، وبخاصة في حال عدم وجود دولة للفلسطينيين، حيث لا يوجد أرشيف دولة. فالسلطة الفلسطينية لديها وزارات، ولكنها هي بحد ذاتها مجرد أوام تشير إلى ماذا ستكون وظائفها في المستقبل، وعلى أية حال، هذا المبحث لا يتضمن أي منظمات كمؤسسات دولة، وبدلاً من ذلك، ينصب الاهتمام هنا على

المنظمات غير الحكومية والعائلات والأفراد الذين بحوزتهم وثائق، وبالتالي أرشيفات ذات علاقة بالتاريخ والسياسة والمجتمع الفلسطيني. وأكثر تحديداً، فإن معظمها عبارة عن تاريخ شفوي ولكن الإفادات الخطية (المكتوبة) والوثائق الأخرى مشمولة.

في هذا السياق، هناك نقطة أخيرة وغاية في الأهمية لا بد من الإشارة إليها؛ وهي أن الوثائق التي نبحث عنها بحكم أنها ذات طبيعة شفوية أو إفادات خطية، هي بالتأكيد كاشفة وبشكل رئيس لظروف التبعية في فلسطين: حيث أنها تشير جميعاً إلى ظروف ومتاعب حياة أناس، سواء أكانوا من اللاجئين أم من غيرهم، معظمهم ينتمون لشرائح المجتمع المهمشة من فقراء، ولاجئين، ومطلوبين للسلطات، وسجناء، ومحررين، ونساء، وعمال، وفلاحين ومشردين. بهذا المعنى، فإن الأرشيف المرقم المرتقب في جامعة بيرزيت يمثل أكثر بكثير من مجرد أدوات إضافية للباحثين؛ إنه يمثل رؤية بانورامية عبر الزمن لحياة الغالبية الساحقة من المجتمع الفلسطيني. هؤلاء المواطنون يمتلكون وكالة من نوع مخيف، وقيمة تمثيلية تشكل تهديداً مستمراً لأولئك الذين يحكمونهم؛ كما تبين في معظم ما ظهر خلال الخمس وعشرين سنة الماضية. وبالتالي، يبدو أننا نواجه مرة أخرى العنف الذي هو مغروس في الأرشيف. وبالتالي، فإن أهمية المشروع وبعض المشاكل، تكمن في "إمكانية أن التابع يمكن أن يصبح عضواً كاملاً في المجتمع؛ القرية، والحي، والمدينة" (Pandey 2008, 275). وفقاً لتشارجي (Chatterjee 2004) فإنه من الصعب تعداد هذه العوامل كجزء من المجتمع "المدني"، في حين أن هؤلاء التابعين يوصفون بأنهم "ليسوا مدنيين" على الرغم من وضوح ارتباطهم بالمظهر السياسي. باستطاعة الشخص أن ينظر إلى المهمة الحالية كجزء من جهد جماعي يسعى إلى الشمولية لدعم آلاف من أولئك الأشخاص الذين يحتفظون بجزء من حياتهم في مكان للجزء بأنفسهم إلى الشريحة المدنية من المجتمع الفلسطيني. هذا بالتأكيد يوضح سبب استعداد الكثير منهم وتحمسهم للحديث عن قصتهم، مخاطرين أحياناً بسمعتهم أو حتى سلامتهم.

الأرشيفات، كما أشار دريدا، بنفسها وعن نفسها "خرساء"، بعبارة أخرى غير ناطقة، نحن من يجعل الأرشيفات تتحدث. وعليه، وقبل أن تكون هذه الأرشيفات خرساء -وبصورتها المجازية- فإنه يجب عرضها على شخص ما - هنا، الباحث، وهناك السياسي، وفي مكان آخر المواطن المعني بالأمر. وبكلمات أخرى، تتحرك الأرشيفات من حالة عدم الوجود إلى حالة عدم الرؤية، إلى حالة عدم النطق، انتهاءً ووصولاً إلى حالة التعبير. الناس، سواء أكانوا ناشئين أم محترفين، يأخذون الأرشيفات عبر هذه المراحل. وهذا هو الإجراء الذي سنحذو حذوه هنا. اهتمامنا هو في التعريف، وإيجاد ونشر ودراسة الأرشيفات غير الرسمية أينما وجدت، بداية في الضفة الغربية. ولتحقيق هذه النتيجة، قمنا بزيارات مبدئية إلى سلسلة من المنظمات غير الحكومية، تحديداً من المنطقة الوسطى في رام الله حتى بيت لحم، مروراً بنقطة الاتصال

المهمة جداً مدينة القدس. الأرشيفات التي نبحث عنها كانت تلك التي شعرنا أنها ستتضمن وثائق جوهرية مبنية على أساس شفوي مكتوب، وأحياناً مواد مصورة تخص حياة الفلسطينيين، سواء من أولئك اللاجئين أو غيرهم، وتذكر لماذا كلهم يعاملون على أنهم لاجئون، حيث كلهم إما طردوا من أرضهم، وإما دفعوا إلى التواجد في أماكن لجوئهم.

4. التعريف والابتكار

في إطار هذا المشروع، تمت زيارة سلسلة من المنظمات غير الحكومية في محافظات رام الله والبييرة والقدس وبيت لحم والخليل. وهناك ضرورة لبذل جهود إضافية في المرحلة الثانية تتركز في اتجاهين؛ الأول التشبيك مع منظمات في محافظات الشمال مثل نابلس وجنين ومحافظات أخرى، والثاني يتطلب العودة إلى الأماكن التي تمت زيارتها لإكمال عملية الأرشيف. وفي حالة استمرارية المشروع وتوسعه بشكل كبير، فإنه بالتأكيد سيضم غزة، بالإضافة إلى جمع وثائق الأرشيفات المحفوظة في دول الجوار، وبخاصة لبنان.

لقد تم إجراء مقابلات عدة مع أفراد يمثلون منظمات غير حكومية متنوعة، بما فيها الجامعات الفلسطينية عدا جامعة بيرزيت. وقد طغى على هذه المقابلات طابع النقاش وأحياناً الجدل. لقد قررنا احترام هوية المنظمات والأفراد الذين تمت مقابلتهم، ليتسنى لنا إبقاء الباب مفتوحاً أمام نقاشات إضافية تأتي بثمارها على الأمد الطويل، ويهدف تجميع وترقيم القدر الممكن من الوثائق ذات العلاقة. وستتم التفرقة بين المؤسسات بتصنيفها إلى مجموعات على سبيل المثال مجموعة (أ)-(ب)-(ج) وهكذا، والرجوع إلى الملحق رقم (1) لرؤية أسماء المؤسسات.

وقد عقدت اجتماعات عدة مع منظمات غير حكومية مختلفة، وأحياناً كنا نقوم بها أكثر من مرة، وذلك بهدف التحقق من أحاديث المديرين والمشرفين والموثقين والمؤرشفين والاعتبارات المحتملة في ثنايا حوارهم. وهنا وجدنا أن الأرشيف الكامن كان هائلاً، وكأنه فيل أجزاءه قابضة في العديد من المكاتب التي زرناها. ولكن في هذه المرحلة الفيل ما زال وهمياً، وبالتالي المشروع يجب حمله قدماً بمزيد من الحماس والعزيمة في المستقبل. إن نوع المنظمات والأفراد الذين تواصلنا معهم، كان من أولئك الذين يتعاملون مع التاريخ الشفوي بشكل عام، مع ما يتذكره اللاجئون والسجناء والنساء والأطفال، بالإضافة إلى قضايا قانونية. وفيما يتعلق بالتسلسل الزمني، جمعت هذه الوثائق من قبل هذه المنظمات بدءاً، بشكل أساسي، من أواخر

السبعينيات ووصلت ذروتها قبل الانتفاضة الأولى وأثناءها (1987-1993)، مروراً بفترة أوصلو، ومرة أخرى من 2003-2007.

5. الاتصالات الأولى، النقاشات الأولى

فيما يلي سنرسم صورة المشاكل التي تواجه الباحثين الراغبين في الحصول على صورة واضحة عن محتويات الأرشيف، الذين يبدون التزاماً حقيقياً للتعاون في جعلها عامة مفتوحة عن طريق السماح لجامعة بيرزيت بنسخ وترقيم الوثائق التي تندرج في إطار هذا المشروع. المشاكل التي سيتم وصفها، بشكل عام، ظهرت في كل حالة من النقاشات مع ممثلين عن تلك المنظمات.

في المقام الأول، من المضي لتلك المنظمات التي عملت سنوات وأحياناً عقوداً في مجال تجميع المعلومات والشهادات والإفادات في ظروف صعبة، وأحياناً في ظروف خطيرة، وفجأة يتم الطلب منها أن تشارك المعلومات مع منظمة أخرى لم يكن لها دور في عملية جمع المعلومات، ولم تخاطر كما فعلت المؤسسة. ولكن فقط لمجرد أنها تعتقد أنه في المدى البعيد سيكون هذا المشروع ذا فائدة عامة على الشعب الفلسطيني. هذا الاعتبار قد يكون في حد ذاته سبباً في رفض إعطاء الوثائق، وحتى عندما تكون متوفرة تعطى تحت شروط محددة لأفراد من الباحثين فقط وليس لمؤسسات (ث).

إن أهمية المشروع كانت معروفة لدينا حتى قبل أن يبدأ العمل الميداني، وذلك لأن في بعض الحالات الشاذة سرقت الوثائق من قبل إسرائيليين أو حتى اختفت. ولكن تبين خلال البحث الميداني أن هناك أيضاً وثائق قديمة جداً أو مهترئة (ذ). وفي حالات مشابهة أخرى، ذكر أن الوثائق اختفت ولم نتمكن من معرفة مكانها (ح)، كذلك المقابلات لم يتم العثور عليها، والأقراص المدمجة لم تكن في مكانها، وربما أن أحد الموظفين الذين غادروا من فترات وجيزة قد أخذها معه (س).

وانسجاماً مع روح التعاون، قدم أحد معاهد التدريس العالي النصح لنا بعدم استخدام متطوعين من الطلبة للتوثيق والتسجيل والتصوير والترقيم، لأن عملهم عادة يكون شكلياً دون التزام، وأحياناً غير مفيد (ش).

وفي أثناء زيارتنا المتعددة اتضح أيضاً أن موظفين في مناصب متعددة أعطوا إجابات متناقضة أو شروحاً مختلفة لأسئلة مماثلة تتعلق بوجود وتوفر وثائق معينة. وهذا انعكس على إجاباتهم المتعلقة بأعداد الوثائق المتوفرة التي تباينت اعتماداً على من الذي تم التحدث معه، فتراوحت الأعداد من بضع وثائق إلى مئات. وحدث أيضاً أن الموظف نفسه عندما تمت مقابله في زيارت عدة للمؤسسة، أعطى إجابات مختلفة حول وجود أو غياب وثائق ذات علاقة، وليس فقط عن توفرها. يمكن أن يكون ذلك ناتج عن جهل، أو أحياناً كجزء من أسلوب التجنب (ا). وهناك أيضاً ردة فعل أخرى من قبل مؤسسات أخرى اتسمت في البداية بإنكار وجود أية وثائق، مدعية أن كل ما تملكه هو مقصوصات من الصحف، ولاحقاً تمت الإشارة إلى وجود بعض الوثائق، ولكن هي لاطلاع الباحثين فقط (ر). هذا كان مثيراً للاهتمام لأنه مرتبط بصورة الذات لطرفي النقاش، وتعريف ما هو الباحث: هل هو شخص أو مؤسسة؟

أما مؤسسات أخرى فكان لديها إجابات مميزة، فقد ذكرت أن لديها شهادات ومقابلات وإفادات، ولكن كلها سرية، والوصول إليها ليس محدوداً أو مشروطاً بظروف معينة، وإنما محظور بشكل كامل. فالجدل كان أن الوثائق غير متوفرة لأي أحد، ولا حتى لهؤلاء الذين بحاجة للمعلومات مثل المحامين. إضافة إلى ذلك، لم يكن هنالك أية إشارة إلى أن الوضع يمكن أن يتغير في المستقبل، فالحاضر مجمّد، وهو كذلك إلى ما لا نهاية (ب).

في إحدى الحالات، قيل، ببساطة ووضوح، إنه لا يمكن الوصول إلى المادة الخام، وليس هناك نية لترقيمها، وأنه على الباحث أن ينتظر لحين صدور هذه المواد وتوفرها على شكل نسخ ورقية (ز). هذا الجواب بحد ذاته كان مدعاة للقلق، لأن المنظمة صاحبة الشأن هي واحدة من تلك المنظمات الفقيرة والهشة التي يمكن أن يكون مصيرها الفناء.

أحياناً تم إخبارنا أن بعض المعلومات، وليس كلها، يمكن تزويدنا بها، ولكن أولاً سيقومون بإجراء محكم يخفي هوية الأشخاص، وأنهم هم من سيقوم بذلك، وأن ذلك سيستغرق وقتاً. بالإضافة إلى ذلك، سيكون الموضوع محصوراً فقط بما يتعلق بالانتهاكات الإسرائيلية، ولن يشمل قضايا المجتمع الفلسطيني (د). ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في تلك المرحلة المبكرة لم يكن هناك اعتبار لعمل ترتيبات (إخفاء هوية المعلومات) إن استدعت الضرورة إلى حين السماح لها بالتعميم خلال عدد من السنوات. اتضح من خلال الزيارات أنه من بين الأشخاص الأكثر تقدماً وتحضراً في المجتمع الفلسطيني يعتبرون أن القضايا والمشاكل الخارجية هي فقط التي من الممكن إعادة سردها، أما الداخلية فلا بد من أن تبقى طي الكتمان بسبب العار الملازم لهم.

في بعض الحالات، كنا نجد اعترافاً واضحاً أن المادة المطلوبة موجودة بأعداد هائلة تقدر بالمئات لدى المنظمة، وتمثل مئات الساعات من التسجيلات، وأنها ستكون متوفرة على الإنترنت، وعندها بإمكاننا أخذ نسخ عنها. هذا كان يبدو مؤشراً على إمكانية التعاون في المستقبل، ولكن -للأسف- نتائج زيارتنا الثانية كانت غير واضحة، ويعزى ذلك مرة أخرى إلى التناقضات في أجوبة الموظفين (ت). وبقي السؤال دون رد واضح: هل لديهم وثائق أم لا؟ وعندما تم توجيهنا إلى الموقع على الشبكة العنكبوتية لمعرفة تفاصيل عن الوثائق التي يمتلكونها، تبين أن الموقع لم يكن متوفراً، أو ليس سهل الاستخدام (ب).

أصبح واضحاً أن الأمكنة الحقيقية لبعض الوثائق المهمة والنادرة لم يكن في حقيقة الأمر معروفاً لأناس تم تكليفهم بحفظها وحمايتها (ا). وبالفعل، بعض الناس أشاروا إلى أن بعض الوثائق كانت لدى منظمات أخرى، ظن موظفوها بدورهم أنها في منظمة تالثة (ت). إحدى الإجابات المتكررة كانت تشير إلى أن المعلومات هي تحت الإنشاء. لقد أخبرنا أن الأرشيف قيد الفهرسة، والترقيم، أو مخزن خارج المنظمة، أو أن المؤسسة في مرحلة انتقالية، ولذلك لا يمكن الحصول عليه. وهذه العملية قد تستغرق شهرين، وربما حتى مطلع الخريف، أو فقط أسبوعين إضافيين، قبل أن تصبح جاهزة للاطلاع عليها. وعليه فإن، النوايا الحسنة والتفديد بالجدول الزمني المناسب يبقى بحاجة للفحص، مع إبقاء المستقبل مفتوحاً على كل الاحتمالات "كظل فيل" متجه نحو الشرق ساعة المساء (ت، ث، ج). وهذا الجدول سيقود إلى إحدى هاتين النتيجةين: إما أن يدعى الباحث لمعاودة الزيارة حال انقضاء الفترة المذكورة (ت، ث)، وإما أن يخبر أن الأمر قيد النظر لاتخاذ قرار ربما من قبل كل قيادات المنظمة ليقرروا إذ كان مشاركة الوثائق من صالحهم.

القضية الأكبر التي يثيرها جدل "الظل المتحرك" يتمثل في السؤال المتكرر (ما المصلحة المشتركة التي يمكن تحقيقها من جراء مشاركة البيانات مع منظمات أخرى؟). في السياق الفلسطيني يصعب توصيل الرسالة بأن جامعة بيرزيت ليست شركة منافسة، ولكنها تمثل مستودعاً عاماً أقدميته مضمونة وليس له مصالح ذاتية. بل على العكس، إن المؤسسة سيتم مكافأتها بالتقدير في عملية الترقيم، إضافة إلى أن عمل المنظمة سيعرف من قبل جمهور عريض من الباحثين والقراء.

إن تنفيذ المشروع على أرض الواقع يتطلب من جامعة بيرزيت مستوى عالياً من الدبلوماسية، وذلك يعود لأسباب عدة: أولها يتعلق بالسرية واللامركزية في مقاومة الاحتلال، وثانيها يتعلق بالانشقاقات الحزبية الفلسطينية التي هي عامل تاريخي ما زال حاضراً بشكل جزئي، ما يجعل هذا جدلاً من الصعب صياغته بطريقة مقنعة.

مباشر في كل النقاشات التي عقدت بين الباحثة والأشخاص المختصين في هذا المجال. الأملاك توجي إلى الملكية الخاصة، وبالتالي "الخصوصية" مع إمكانية السماح بالبوح بها، ولكن ليس إلزامياً، والأسرار تحفظ، حتى يكون البوح بها من باب الضرورة. وهنا لا بد من التوضيح أن أرشيفات الدولة تعمل بالضبط بطريقة الأرشيفات غير الرسمية نفسها التي نحن بصدددها. الأملاك تعرف على أنها عامة وليست خاصة، ولكن فكرة عامة تقتضي الأمن، حيث أن الدولة مكلفة بأمن مواطنيها ضد أعداء خارجيين أو محليين ممن هم مواطنون. فنظرية التعاقد تفوض المسؤوليات إلى الدولة من المجتمع، ومجموع أملاكهم مخصصة من قبل الدولة. وعلى هذا النحو، الأفراد في السياق الفلسطيني لا يعترفون بطبيعة نشاطاتهم الأرشيفية إلا بالحد الذين هم أنفسهم مستعدون لتعميمها بأشكال متنوعة من الوثائق والمنشورات الأولية، والمكتوبة أو الشفوية.

وينطبق الأمر نفسه على المنظمات غير الحكومية. فربما يكون هناك دخول مجاني لأشخاص محددين إلى بعض المواد المؤرشفة. بهذه الطريقة، فإن أسس البحث العرقي يتولد من داخل الأرشيف. وهذا ينطبق على عدد من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، حيث تبقى الوثائق أسيرة مع السماح بالوصول إليها تحت ظروف معينة. ولكن الإفراج العام عن الأرشيفات والسماح لها كما وصفنا في المقدمة النظرية "بالحديث عن نفسها" هي خطوة إضافية وجريئة، وقلة هم المستعدون أن يخطوها. وبالفعل، فإن الأنواع المتكررة من الاتفاقات لتبرير السلوك الحالي مشابهة لتلك الموجودة في أماكن أخرى كالليونان مثلاً.

ويمكن أن يكون البعض قد توقع أو فضل أن يستخدم كلمة "مجموعة" التي تعني أن فرداً قام بتجميعها بنفسه، وبالتالي تعطي انطباعاً بالملكية. وبما أن إجراءات جمع وتنظيم المواد والإقباض عليها هي نفسها في عملية الأرشفة والتجميع، فيظهر هنا الترابط والتداخل بين العرض والإخفاء كما بين الخاص والمجالات العامة (Papailias 2005, 3).

إن التناقض بين الاعتبارات العامة، بخصوص كون الأرشيف مفتوحاً من جهة، وحقيقة وجود الأرشيفات غير الرسمية التي هي خاضعة بدورها لنظام محدود من الاستقلالية من جهة أخرى، يدفع باتجاه الانفتاح، وبالتالي، عبارات دريدية "إلى نهاية العنف". وإذا كان ذلك يتطلب في بعض الأحيان حجب الأسماء، فهذا يمكن أخذه بعين الاعتبار، ومن ثم تنفيذه ما دامت وثيقة ما (مكتوبة أو شفوية) لا تتعرض للتشويه. وهذا تم تجربته بنجاح من فترة قريبة من قبل فريق الويكي ليكس الذي نشر أرشيفه الضخم. ومن قبل الإعلام المكتوب الذي أعاد إنتاج وثائق ويكي ليكس وحلها. إن الهدف من هذا الحجب للأسماء، هو حماية أشخاص أكثر مما هو حماية مجتمعات بأكملها. فالمجتمعات تحمي نفسها بنفسها، وهي تستفيد فقط من

الانفتاح، ولن تعاني من جراء الكشف عن تهم العنف الخفي وغير المتحدث عنه، والجشع، والفساد، والتمييز النوعي والعرقي والديني والطبقي.

الهدف الأسمى لأي مشروع ترقيمي هو جعل تفسير البيانات وتقييمها ممكناً، وليس فقط المقدره على عرضها. من أجل أن نستطيع التفسير يجب أولاً أن نمتلك. وذلك يشمل بالطبع الصراع الطويل مع إسرائيل والصدام حول معنى الأرشيفات مع إسرائيل (وهي إلى حد بعيد استعمارية بطبيعتها). هذا التملك العام (في الحقيقة إعادة تملك) في النهاية، سوف يسهل إمكانية خلق جسم أرشيفي ضد الاستعمار الذي في النهاية سيجعل من المستحيل النظر إلى الرواية الفلسطينية الأولية على أنها منحازة وذاتية ومبالغ فيها ومفتعلة.

إن الطريق أمامنا طويلة. العديد من الناس والمؤسسات والعائلات والأطراف والوحدات الاجتماعية عليها أن تقتنع. وهذا تحدٍ شاق، وللأسف فرص نجاحه غير مؤكدة. كما لاحظ أحد المؤلفين لهذه المقالة الذي قام بالعمل الميداني "أحياناً المنظمات ببساطة، لم ترّ الفائدة في البحث أو التوثيق، معتبرين أن أهداف النصره والمساندة أكثر أهمية" (مال-ديببسي، 2010). هذا يدل على أن بعض الناس ما زال مستكيناً في ذهنية تصارعية. وهذا النوع من الصراع مفهوم، ولكنه، في حقيقة الأمر، لا يتماشى مع سيطرة التوجهات البحثية ومناهجها.

إن مخاطر الفشل لمشروع ضخم كهذا عظيمة. والسؤال المطروح هنا: أما أن الأوان للفيل الوهمي (الأسطوري) أن يتحرر ويأخذ بالتشكل؟ وأما أن الأوان أيضاً للمعلومات أن تستخرج من أغلفتها السرية؟ هنالك إمكانية بأن الأسس التي ستوضع لهذا المشروع ستؤدي إلى نوع من الصراع الثقافي حول الكم الهائل من رواية الذات المكتشفة والمنشورة. هذه مخاطر لا بد منها من أجل مستقبل تتشكل فيه شفافية تاريخية واجتماعية في جميع النطاقات الفلسطينية العابرة للحدود.

8. المراجع

- Chatterjee, Partha. 2004. *The Politics of the Governed: Reflections on Popular Politics in Most of the World*. New York: Columbia University Press.
- Derrida, Jacques. 1996. *Archive Fever: A Freudian Impression*. Transl. Eric Prenowitz. Chicago, IL: The University of Chicago Press.
- Heacock, Roger. 2011. *La Palestine: un kaléidoscope disciplinaire*. Paris: CNRS Éditions.
- Mall-Dibiasi, Caroline, 2010. *Unpublished Report for the IALIIS*. Birzeit University: IALIIS, 15 August.
- Massad, Joseph. 2001. *Colonial Effects. The Making of National Identity in Jordan*. New York: Columbia University Press.
- Pandey, Gyanendra. 2008. Subaltern Citizens and Their Histories. *Interventions* 10(3): 271-284.
- Papailias, Penelope. 2005. *Genres of Recollection. Archival Poetics and Modern Greece*. New York NY: Palgrave Macmillan .
- Stoler, Ann Laura. 2009. *Along the Archival Grain: Epistemic Anxieties and Colonial Common Sense*. Princeton, NJ: Princeton University Press.
- Stroud, Ronald. 1987. 'Wie es eigentlich gewesen' and Thucydides 2.48.3. *Hermes* 15 (3): 379-382.

9. ملحق رقم (1)

المؤسسات التي تمت زيارتها أو الاتصال بها

رام الله:

- مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان
- مركز بيسان للبحوث والإنماء
- جامعة بيرزيت: مركز التعليم المستمر
- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
- الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال (فرع فلسطين)
- مؤسسة الحق
- الحريات
- جمعية إنعاش الأسرة
- الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية.
- مركز خليل السكاكيني الثقافي.
- مؤسسة مفتاح
- مؤسسات
- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية؛ مواطن
- المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي
- مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق
- المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
- بانوراما - المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع
- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية
- دائرة شؤون اللاجئين - م. ت. ف
- مركز الفن الشعبي
- شمس
- منتدى شارك الشبابي
- مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي
- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
- طاقم شؤون المرأة

أبو ديس:

- متحف أبو جهاد لشؤون الحركة الأسيرة

بيت لحم:

- مركز المعلومات البديلة
- معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)
- بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، مركز تراثنا لحفظ التراث - جامعة بيت لحم
- مركز تراثنا الفلسطيني - جامعة بيت لحم
- مركز حفظ التراث الفلسطيني
- مركز حفظ التراث الثقافي
- مركز إنسان
- مركز إبداع الثقافي
- مركز لاجئ - مخيم عابدة
- المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي
- نادي الأسير

الخليل:

- جامعة الخليل
- مركز أبحاث الأراضي

القدس:

- جمعية الدراسات العربية
- الملتقى الفكري العربي
- بتسيلم
- الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس
- مركز القدس للنساء
- المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان
- مؤسسة كنيون (Kenyon)
- الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية
- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم)
- مركز الدراسات النسوية - بيت حنينا



• دائرة تطوير الشباب

نابلس:

• مركز يافا الثقافي

جنين:

جمعية كي لا ننسى